٢٠١٨

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثاني ٢٠١٨م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
أولاً : السياسة النقدية	٤
١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني	٤
١-٢ أسعار الفائدة	٤
ثانياً : التطورات النقدية	٤
٢-١ عرض النقود	٤
٢-٢ القاعدة النقدية	٥
ثالثاً : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد	٥
٣-١ الأصول الاحتياطية	٦
رابعاً : تطورات النشاط المصرفي	٧
٤-١ الودائع المصرفية	٧
٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية	٧
٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	٧
٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام	٨
٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية	١٠
٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي	١٠
خامساً : القطاع الخارجي	١١
سادساً : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	١٢
سابعاً : تطورات سوق الأسهم المحلية	١٣
ثامناً : صناديق الاستثمار	١٣
تاسعاً : مؤسسات الإقراض المتخصصة	١٤
عاشراً : التطورات الاشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠١٨م	١٥
الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٨م	١٥

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ١,٧٥ إلى ٢,٠ في المئة، وكذلك قررت رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من ٢,٢٥ إلى ٢,٥ في المئة. وتم الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة. كما استمرت المؤسسة في الحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ليصل إلى ٢,٤١٤٥ في المئة.

وسجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ١,٣ في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية خلال نفس الفترة بنسبة ٤,٧ في المئة لتبلغ ٣٢٦,٦ مليار ريال. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٢,٧ في المئة ليبلغ حوالي ١٨٨٩,٤ مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٢,٦ في المئة ليبلغ ١٨٩٩,٠ مليار ريال.

وسجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,٨ في المئة ليبلغ نحو ١٦١٤,٣ مليار ريال. كما بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م حوالي ٢٣١٢,٠ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة، وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٩ في المئة لتبلغ ١٧٥٥,٨ مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨م ليبلغ ٣٥,١ مليار ريال مقارنة بفائض مقداره ١٧,٨ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٧م.

وانخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٣٠,٥ في المئة لتبلغ ٤٩٤٨,٩ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ما يقارب ٥٣١,٤ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٩٣,٢ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

وارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,٦ في المئة ليبلغ ٨٣١٤,٢ نقطة. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٦,٠ في المئة لتبلغ ١٩٨٢ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق.

وانخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٠,٩ في المئة (١,٠٢ مليار ريال) ليبلغ ١١٩,٠ مليار ريال. وانخفض إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الأول من عام ٢٠١٨م بنسبة ٦٨,٩ في المئة (٤,٥ مليار ريال)، وإجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الاول من عام ٢٠١٨م بنسبة ٣٧,٤ في المئة (٢,٦ مليار ريال) وذلك حسب أحدث البيانات المتوفرة.

أولاً: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ١,٧٥ إلى ٢,٠ في المئة، وكذلك قررت رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من ٢,٢٥ إلى ٢,٥ في المئة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ٤٨٩ مليون ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م مقابل ٤٥ مليون ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٨م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٥٤,٥ مليار ريال للربع الثاني من عام ٢٠١٨م مقارنة بنحو ٩٧ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٨م.

وقد ظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

١-٢ أسعار الفائدة

ولتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣ مليار ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م. وقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ليصل إلى ٢,٤١٤٥ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٨م نحو ٨ نقاط أساس لصالح الريال مقارنة بحوالي ٣ نقاط أساس في الربع الأول لعام ٢٠١٨م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الأول من عام ٢٠١٨م.

ثانياً: التطورات النقدية

٢-١ عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ١,٣ في المئة (٢٢,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٠٤,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٥ في المئة (٩,٥ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق انخفاضًا سنويًا نسبته ٠,٨ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ١,٥ في المئة (١٧,٤ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٠٩,٣ مليار ريال أو ما نسبته ٦٧,٠ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)، وسجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) ارتفاعاً نسبته ١,٧ في المئة (١٩,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٧ في المئة (٤٢,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا طفيفًا نسبته ٠,٥ في المئة (٧,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٣٠ مليار ريال أو ما نسبته ٩٠,٣ في المئة من

إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع ربعي نسبته ٠,١ في المئة (٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق، فيما سجل انخفاضًا سنوياً نسبته ١,٠ في المئة (١٥,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٢-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٧ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٦,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٣ في المئة (١٠,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٢ في المئة (٤,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفعت بنسبة ١,٣ في المئة (١,٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٤ في المئة (١,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل النقد في الصندوق ارتفاعًا نسبته ١٣,٨ في المئة (٤,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٦,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال) في الربع السابق، في حين سجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٧,٨ في المئة (٣,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ٥,٠ في المئة (٩,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٩,٩ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٨,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٠ في المئة (٥,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثاً: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٢,٧ في المئة (٤٩,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٨٨٩,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٧ في المئة (١٢,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٩ في المئة (١٦,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٢,٧ في المئة (٤٩,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧١,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٧ في المئة (١٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٩ في المئة (١٦,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٢).

رسم بياني رقم ١ : عرض النقود

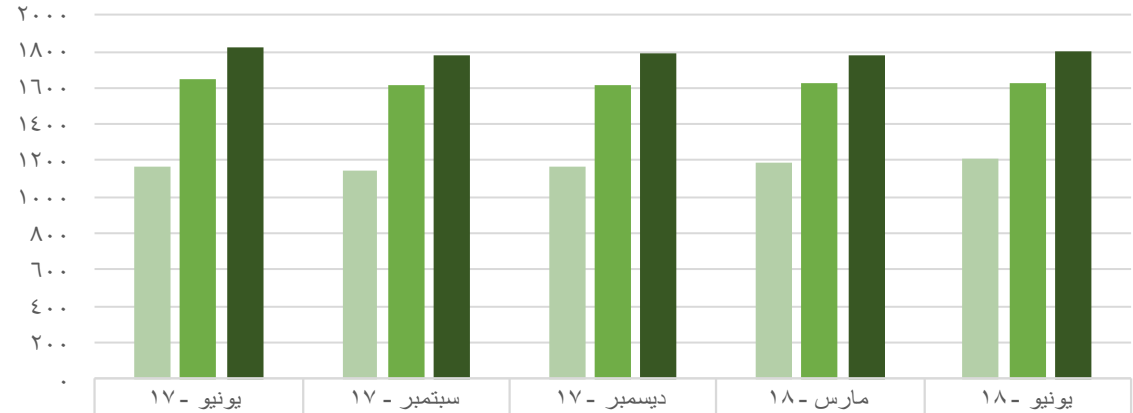

	يونيو - ١٧	سبتمبر - ١٧	ديسمبر - ١٧	مارس - ١٨	يونيو - ١٨
عرض النقود ن١	١١٦٦,٧	١١٤٨,٥	١١٧٢,٢	١١٩١,٩	١٢٠٩,٣
عرض النقود ن٢	١٦٤٥,٥	١٦١٩,٢	١٦٢٠,٠	١٦٢٢,٠	١٦٢٩,٧
عرض النقود ن٣	١٨١٨,٩	١٧٧٣,٤	١٧٩١,١	١٧٨١,٦	١٨٠٤,٢

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م انخفاضًا نسبته ٠,١ في المئة (١٦,٩ مليون ريال) ليبلغ نحو ١٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٥٠,١ مليون ريال) خلال الربع السابق، كما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٣ في المئة (٥٣,١ مليون ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-١ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعاً نسبته ٢,٦ في المئة (١١,٤ مليار ريال) ليبلغ ١٨٩٩,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٦ في المئة (١١,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجّل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٩ في المئة (١٦,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٣). وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٤,٣ في المئة (٢٤٧ مليون ريال) ليبلغ نحو ٥,٥ مليار ريال، وانخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٣,٣ في المئة (١,٠ مليار ريال) ليبلغ ٢٩,٨ مليار ريال ، وانخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنسبة ٠,٤ في المئة (٤,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٢٠١,٦ مليار ريال. وحقق بند النقد الأجنبي والودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٩,١ في المئة (٥٤,٩ مليار ريال) لتبلغ ٦٦٠,٥ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

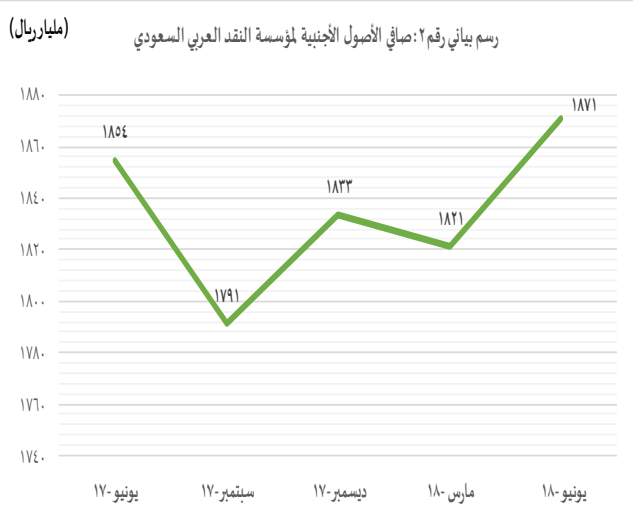

رسم بياني رقم٣: الأصول الاحتياطية

(مليار ريال)

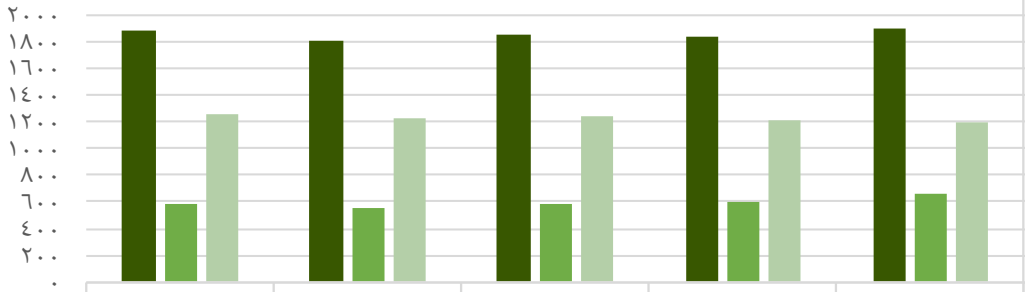

	يونيو-١٧	سبتمبر-١٧	ديسمبر-١٧	مارس-١٨	يونيو-١٨
إجمالي الأصول الاحتياطية	١٨٨٢,٣	١٨١٩,٦	١٨٦١,٦	١٨٥٠,٢	١٨٩٩,٠
نقد أجنبي وودائع في الخارج	٥٨٢,٢	٥٥٦,٠	٥٨٥,٢	٦٠٥,٦	٦٦٠,٥
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٢٦٢,٥	١٢٢٥,٨	١٢٣٩,٧	١٢٠٦,٥	١٢٠١,٦

رابعاً: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٠,٨ في المئة (١٣,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦١٤,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,١ في المئة (١٨,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين شهد انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٢ في المئة (٢٠,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٠,٨ في المئة (٨,٤ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠١٩,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,١ في المئة (١٠,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣,٨ في المئة (٣٧,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٢,٣ في المئة (٩,٨ مليار ريال) لتبلغ ٤٢٠,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٠ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما شهدت انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,٢ في المئة (٥٨,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٩,٣ في المئة (١٤,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٧٤,٥ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٧ في المئة (١١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٦ في المئة (١,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٤).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م حوالي ٢٣١٢,٠ مليار ريال، مسجلاً بذلك ارتفاعًا بنسبة ٢,٢ في المئة (٤٩,٦ مليار ريال)، مقابل انخفاض نسبته ١,٩ في المئة (٤٣,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٨ في المئة (١٩,٢ مليار ريال).

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع

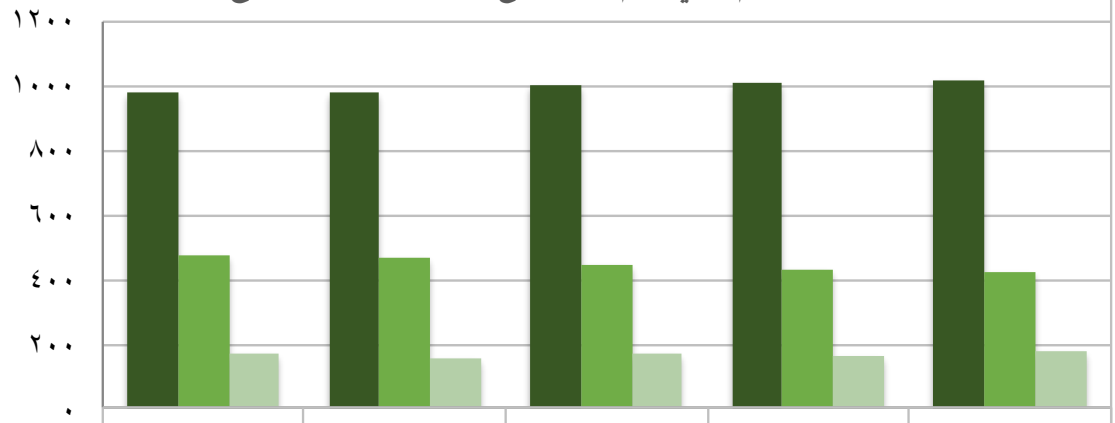

	يونيو-١٧	سبتمبر-١٧	ديسمبر-١٧	مارس-١٨	يونيو-١٨
الودائع تحت الطلب	٩٨٢,٤	٩٧٧,٨	١٠٠٠,١	١٠١١,٠	١٠١٩,٤
الودائع الزمنية والإدخارية	٤٧٨,٨	٤٧٠,٧	٤٤٧,٨	٤٣٠,١	٤٢٠,٤
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٧٣,٤	١٥٤,٢	١٧١,١	١٥٩,٦	١٧٤,٥

خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٦,٢ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٢٧,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١١,٨ في المئة (٢٨,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين شهد انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,٠ في المئة (١٢,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من العام ٢٠١٨ ما نسبته ٩,٨ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٩,٥ في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا نسبته ٢٩,٦ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٠,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٦,٤ في المئة (٢٥,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهدت ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٤,٨ في المئة (١١,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته ٣,٩ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,١ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,١ في المئة (٧,٤ مليار ريال) ليبلغ ١٣٦,٩ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٤ في المئة (٣,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضاً سنوياً نسبته ١٤,٧ في المئة (٢٣,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٥).

٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٩ في المئة (٣٢,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٧٥٥,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٢٨,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٥,٤ في المئة (٨٩,٩ مليار ريال). كما ارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى ١٠٨,٨ في المئة مقارنة بنسبة ١٠٧,٧ في المئة في نهاية الربع السابق.

٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

(مليار ريال)

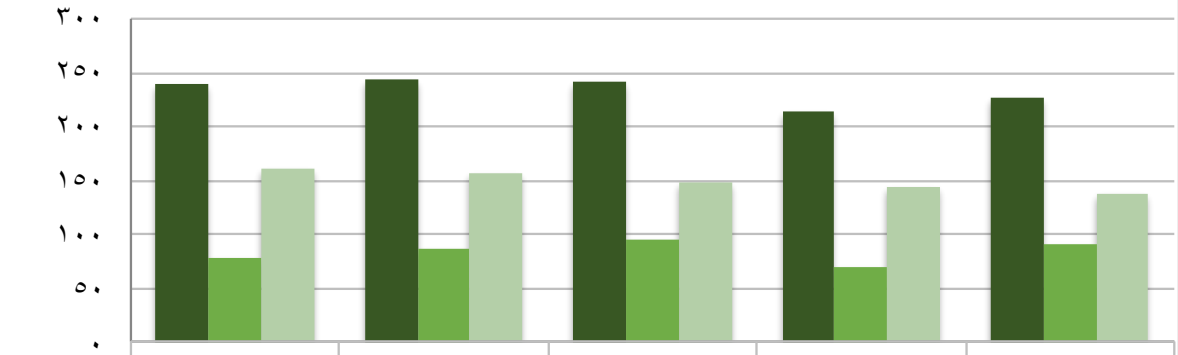

	يونيو-١٧	سبتمبر-١٧	ديسمبر-١٧	مارس-١٨	يونيو-١٨
الأصول الأجنبية	٢٣٩,٢	٢٤٣,٣	٢٤٢,٤	٢١٤,٣	٢٢٧,٦
المطلوبات الأجنبية	٧٨,٥	٨٧,٢	٩٤,٥	٦٩,٦	٩٠,٣
صافي الأصول الأجنبية	١٦٠,٧	١٥٦,٠	١٤٧,٩	١٤٤,٧	١٣٧,٣

خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٤ في المئة (١٩,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٢٧,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٠ في المئة (١٣,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٦ في المئة (٨,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م إلى ٨٨,٤ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٧,٩ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٠ في المئة (١٢,٥ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٢٨,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٩ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٢,٨ في المئة (٨١,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م إلى حوالي ٢٠,٣ في المئة مقارنة بنسبة ١٩,٧ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

رسم بياني رقم٦: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

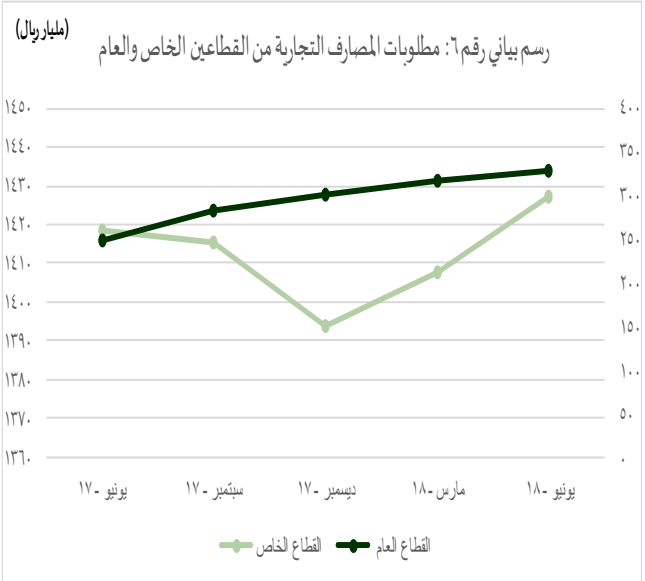

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل انخفاضًا نسبته ٣,٢ في المئة (١٣,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤١٦,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (١,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعاً نسبته ١,٧ في المئة (٤,٤ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٠,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ٤,٣ في المئة (٣٠,٣ مليار ريال) ليبلغ ٧٢٦,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٥ في المئة (٢٠,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٤١٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٥ في المئة (٦,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٢ في المئة (٢,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٤٠,٨ في المئة (٦,٢ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٩,٥ في المئة (٤,٥ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ٧,٨ في المئة (١٢,٢ مليار ريال)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٦,٧ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٥,١ في المئة (١,٨ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ١,٩ في المئة (١,٣ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٥,٠ في المئة (٤,٧ مليون ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٤,٦ في المئة (٢,٠ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٣,٠ في المئة

(١٦,٥ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال). في المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة بنسبة ٩,٤ في المئة (٢٩,٥ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٢,٠ في المئة (٦,٧ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٣٢,٩ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٩ في المئة (٢٢ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٧ في المئة (٨,٧ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م إلى ٢٠,٦ في المئة مقارنة بما نسبته ٢١,٢ في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م حوالي ١١,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٢,٢ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ٢,٤ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٢ في المئة (١,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ٢٠٧٨ فرعاً في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، أي بزيادة قدرها فرعين مقارنة بالربع السابق، في حين ارتفع عدد الفروع بنسبة ١,٧ في المئة (٣٤ فرعًا) مقارنة مع الربع المقابل من العام السابق.

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٣,٥ في المئة (٢٥,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧١٦,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (٥,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٥ في المئة (١٧,٥ مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ ارتفاع بنسبة ١١,٨ في المئة (١٢,٥ مليار ريال) والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ١٠,٢ في المئة(٣٣,٣ مليار ريال)، في حين انخفض إجمالي المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٧٠,٧ في المئة (٤٤,٢ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ١٩,١ في المئة (٢٦,٧ مليار ريال)، والمشتريات من العملاء بنسبة ٠,٨ في المئة (٠,٩ مليار ريال). (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٠,٩ في المئة (٦,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ٦٥١,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٩ في المئة (٦٣,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,٦ في المئة (٢٤,٣ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٧٠,٩ في المئة (٧,٢ مليار ريال)، والمبيعات للوزارات والبلديات بنسبة ٤٦,١ في المئة (٦٩,٨ مليون ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ٢٩ في المئة (١٨,٨مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ١,٧ في المئة (٣,٨ مليار ريال). في حين سجلت المبيعات لمؤسسة النقد انخفاضاً بنسبة ٥٦,٦ في المئة (١,٧ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف خارج المملكة انخفاضاً بنسبة ٧,٧ في المئة (١٩,٧ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (تحويل الواردات، ومقاولون أجانب، وتحويلات شخصية، والسفر إلى الخارج، واستثمارات بالخارج) بنسبة ٢,٧ في المئة

(٢,٥ مليار ريال)، فيما لم تسجل المبيعات للصيارفة خلال الربع الأول أي مبيعات. (رسم بياني رقم ٧).

خامساً: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة الصادرات في الربع الأول من عام ٢٠١٨م بنسبة ١٧,٥ في المئة لتبلغ نحو ٢٤٣,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ٢٠٧,٤ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو ١٥,٩ في المئة لتبلغ ١٨٧,٥ مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو ٢٣,٥ في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ ٥٦,٢ مليار ريال. في المقابل انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الأول من عام ٢٠١٨م بنسبة ١,٨ في المئة مقارنة بالربع المقابل من عام ٢٠١٧م لتبلغ نحو ١٢٣,٤ مليار ريال.

ميزان المدفوعات

٥-١ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨م مقداره ٣٥,١ مليار ريال مقارنة بفائض مقداره ١٧,٨ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٧م. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٦٥,٧ مليار ريال مقارنةً بفائض قدره ٤٦,٤ مليار في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، حيث سجل ميزان السلع فائضاً قدره ١٣٠,٦ مليار ريال وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ١٧,٩ في المئة لتبلغ ٢٤٣,٧ مليار ريال مقارنة بحوالي ٢٠٦,٧ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، وانخفاض الواردات السلعية (فوب) بنسبة ١,٧ في المئة لتبلغ ١١٣,٢ مليار ريال مقارنة بنحو ١١٥,١ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، بالرغم من ارتفاع عجز حساب الخدمات من ٤٥,٣ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٧م إلى ٦٤,٩ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٨م. فيما

رسم بياني رقم٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

(مليار ريال)

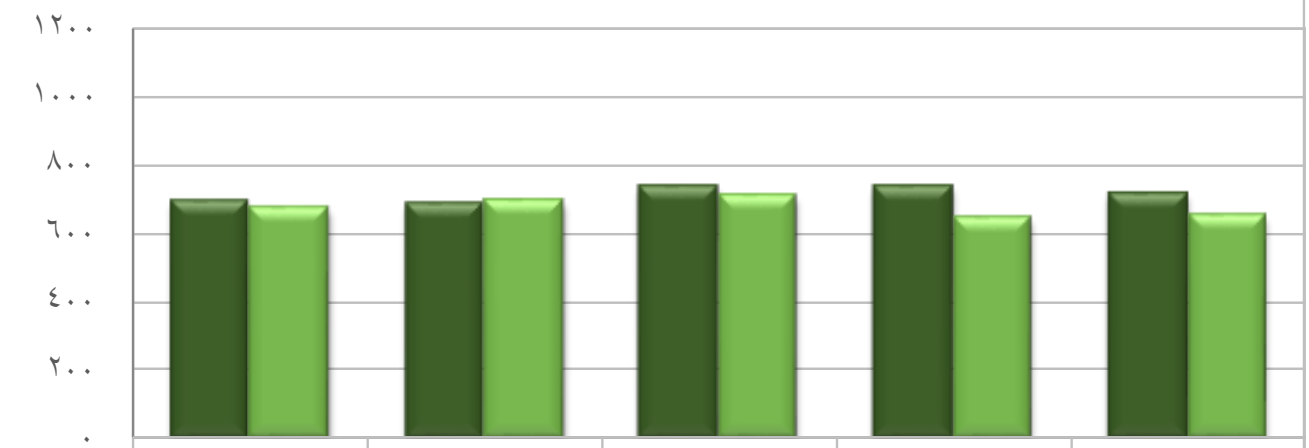

	يونيو-١٧	سبتمبر-١٧	ديسمبر-١٧	مارس-١٨	يونيو-١٨
مشتريات	٦٩٨,٦	٦٩٠,٤	٧٣٦,٦	٧٤١,٩	٧١٦,١
مبيعات	٦٧٥,٦	٦٩٢,٧	٧٠٨,٤	٦٤٥,٣	٦٥١,٣

انخفض فائض ميزان الدخل الأولي من عام ٢٠١٨م إلى ٦,١ مقابل ١٠,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ٧,٤ في المئة ليصل إلى ٣٦,٦ مليار ريال مقابل ٣٩,١ مليار ريال في الربع الأول من العام السابق.

٥-٢: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ م تدفقاً للخارج بقيمة ٠,٥٢ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ٠,٥٣ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٥-٣: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ م بقيمة ١٢,٣ مليار ريال وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج البالغة ١٥,٤ مليار ريال عن قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي ٣,١ مليار ريال. كما ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ١٠,٧ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ١٩,١ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ٢٤,٦ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ٩١,١ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ ١١,٤ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٨م مقابل انخفاض بمبلغ ١٠١,٨ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ١٢,٩ مليار ريال (الناتج من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالي بمبلغ ٣٣,٢ مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ ١٠١,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق (الناتج من انخفاض بند العملة والودائع بمبلغ ٤٦,٧ مليار ريال وانخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ ٥٥,٣ مليار ريال).

سادساً: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

٦-١ نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٣٠,٥ في المئة (٤٩٤٨,٩ مليار ريال) لتبلغ ١١٢٧٧,٤ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٠٥٨٤ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي ٦٨٨,٣ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٦٧٩,٥ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٦,٩ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ٩٥٩٣,١ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٣٤,٥ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م ما يقارب ٥٣١,٤ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٩٣,٢ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م نحو ٢٤٨,٦ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٦١,٨ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٥ ألف جهاز في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٨,٤ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م حوالي ٣٢٤,٣ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام ٢٠١٨م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ٩٣٢ شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٩٦,٦ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ٨٣٢ ألف

شيك بقيمة إجمالية بلغت ٧٠,٢ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي ١٠١ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٢٥,٩ مليار ريال.

سابعاً: تطورات سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعاً ربعياً في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,٦ في المئة ليبلغ ٨٣١٤,٢ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٩ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٠ في المئة مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,٣ في المئة ليبلغ حوالي ١٠,٥ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٤ في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٥ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٧م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٠,٤ في المئة لتبلغ نحو ٢٣٨,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٩ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٦,٠ في المئة لتبلغ ١٩٨٢ مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته ١٠,٧ في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً بنسبة ١٢,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م انخفاضاً نسبته ١,٢ في المئة ليبلغ حوالي ٦,٢ مليون صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤٦,٢ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامناً: صناديق الاستثمار

انخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة

رسم بياني رقم٨: مؤشر سوق الأسهم

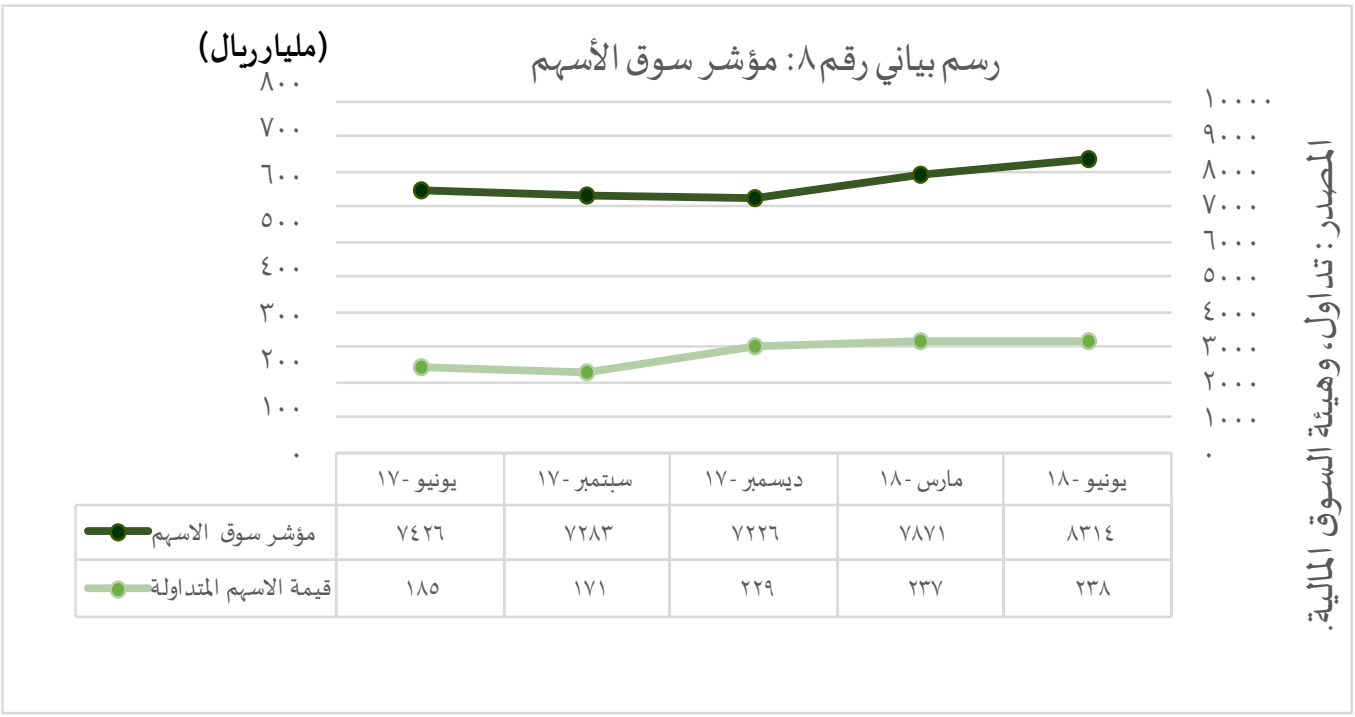

	يونيو -١٧	سبتمبر -١٧	ديسمبر -١٧	مارس -١٨	يونيو -١٨
مؤشر سوق الاسهم	٧٤٢٦	٧٢٨٣	٧٢٢٦	٧٨٧١	٨٣١٤
قيمة الاسهم المتداولة	١٨٥	١٧١	٢٢٩	٢٣٧	٢٣٨

٠,٩ في المئة (١,٠ مليار ريال) ليبلغ ١١٩,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٩ في المئة (٩,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٨ في المئة (٨,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٩,٤ في المئة (٨,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٠٣,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاعٍ نسبته ٤,٢ في المئة (٣,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,٦ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م انخفاضاً نسبته ٣٩,٥ في المئة (٩,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣١,٧ في المئة (٦,٠ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٧,٤ في المئة (٩,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م بنسبة ٥,٦ في المئة (١٦,٤ ألف مشترك) ليبلغ ٣١١,٢ ألف مشترك، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٣,٦ في المئة (٥٦,٣ ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٥,٦ في المئة (٨١,٧ ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بعدد ٢ صندوق عامل عن السابق ليبلغ ٢٦٤ صندوق.

تاسعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

إشارة إلى أحدث البيانات المتوفرة عن مؤسسات الإقراض المتخصصة، سجل إجمالي القروض القائمة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨م انخفاضاً ربعياً نسبته ١,٣ في المئة (٣,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٣٣,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة (٠,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨م انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٤ في المئة (٥,٨ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الأول من عام ٢٠١٨م، فقد انخفض بنسبة ٦٨,٩ في المئة (٤,٥ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٢٧,٣ في المئة (٣,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٥٨ في المئة (٢,٨ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. وانخفض إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الاول من عام ٢٠١٨م بنسبة ٣٧,٤ في المئة (٢,٦ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٤٧,٢ في المئة (٢,٢ مليون ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٠,٢ في المئة (٤٩٢ مليون ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. وسجل صافي اقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨م عجزًا بلغ ٢,٣ مليار، أي بارتفاع في نسبة العجز بنسبة ٤٤١,٤ في المئة مقارنة بالربع السابق.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨م، يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الأول من عام ٢٠١٨م بنسبة ١٦,٢ في المئة (١٤٠,٤مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢٥,٦ في المئة (١٧٦,٧ مليون ريال) في الربع السابق. في المقابل انخفاض القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٩٢,٤ في المئة (٤,٥ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٤٥٣,٥ في المئة (٥٨,٢٤ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٩,٣ في المئة (١٧,٤مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٣٠,٢ في المئة (٣٩ مليون ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ١٨,٤ في المئة (١٢٨ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته

٣٩,٩ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨م يلاحظ انخفاض حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٨٦,٦ في المئة (١,٥ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٢٩,٦ في المئة (١ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفاض حجم المبالغ المسددة إلى بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ٢٧,٥ في المئة (٩٢٠ مليون ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٤٣,٤ في المئة (مليار ريال) في الربع السابق. وانخفاض حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٢٣,٩ في المئة (٤٦,٨ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٦٨,٣ في المئة (٧٩,٦ مليون ريال) في الربع السابق، في حين انخفض حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية العقارية بنسبة ٤,٢١ في المئة (٦٦,٣ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٨ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق.

عاشراً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م

- عممت المؤسسة على البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة بأهمية اعتماد الإصدار الثالث لبطاقة الهوية الوطنية (الجيل الثالث)، مع التأكيد على أن البطاقات من الإصدار السابق سارية المفعول حتى انتهاء تاريخها.
- تحديث بعض الإجراءات المرتبطة بعمل مؤسسات وشركات الصرافة.
- أصدرت المؤسسة قائمة أسماء البنوك ذات الأهمية النظامية (D-SIB) لعام ٢٠١٨ وتم اختيار هذه البنوك بناء على مؤشر حجم الأصول ,الترابط, التعقيد والاستبدال ووقع الاختيار على البنك الأهلي التجاري مجموعة سامبا المالية بنك الرياض البنك السعودي الفرنسي البنك السعودي البريطاني ومصرف الراجحي.
- أصدرت المؤسسة تعليمات محدثة لنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- أصدرت المؤسسة تعليمات محدثة للتعرضات الكبيرة (Large Exposures)، لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- أصدرت المؤسسة مبادئ التمويل المسئول للأفراد حرصاً على سلامة قطاع التمويل وعدالة التعاملات فيه وحماية للعملاء. وأكدت المؤسسة جميع البنوك وشركات التمويل الشروع فوراً في اتخاذ ما يلزم لضمان الالتزام الكامل بهذه التعليمات.
- أصدرت المؤسسة تعليمات الزامية لجميع البنوك وشركات التمويل عند تقديم منتج التمويل العقاري للأفراد، حرصاً من المؤسسة لمساعدة العملاء على اتخاذ القرار المناسب عند طلبهم التمويل العقاري ولحماية حقوق جميع الأطراف.

الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨م

- الموافقة على مذكرة تفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء.
- الموافقة على انضمام المملكة إلى الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع.
- الموافقة على تمديد العمل ببرنامج الرهن الميسر لمدة سنتين.
- الموافقة على نظام الرهن التجاري.
- الموافقة على جدول المقابل المالي للخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة.
- الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة هونج كونج) المنطقة الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية (لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، والبروتوكول المرافق لها.

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

لا إله إلا الله وحده